الحديث عند ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح

د. ثريا عبد الله عباس بكر*

ملخص البحث:

يتناول البحث إبراز الجوانب المتعلقة بالحديث في كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات_الجامع الصحيح" لابن مالك (600-672هـ/ 1023-1274م)، الذي تناول من خلاله شرح الأحاديث محل الإشكال في صحيح البخاري وتصحيحها.

ناقش البحث نماذج تطبيقية من تلك الأحاديث بالوصف والتحليل والترجيح بين رأي ابن مالك وأراء المحدثين ، تبين من خلالها أهمية الكتاب في علم الحديث أولاً ، وتقصي منهج ابن مالك في تأويل الحديث الذي يقوم على النقاش والحجاج لمختلف روايات الحديث ورواتها؛ مبتدئاً بإثبات نص الحديث وتعين محل الإشكال فيه، ثم القيام بإعرابه مستعيناً بالتمثيل والاستشهاد بالنصوص الفصيحة مقدما النثر على النظم ، وفي حالة تنوع الشواهد يقدم نص القرآن والقراءات على غيرها، ويكتفي أحيانا بإحدى تلك الشواهد للمسألة الواحدة.

وصولا الى تبيان رأيه وموقفه من تلك القضايا حتى وإن خالف غيره. الأمر الذي يكشف بجلاء قُدرة ابن مالك وسعة أُفقه وعظيم إحاطته بالحديث الشريف.

* أستاذ مساعد بقسم الدراسات الإسلامية -كلية العلوم والآداب بشرورة - جامعة نجران- المملكة العربية السعودية.

Abstract

The study attempts to show the relevant aspects of Al-Hadeeth (The Prophet Muhammed sayings) in Ibn Malik's book (Edviden...) which tried to explain the problematic Hadeeths in Albukhari's the correct saying and correcting them. It discusses practical samples of those Hadeeths by describing, analyzing, and balancing Ibn Malik's view with other narrators.

Therefore, the research firstly, indicates the significance of the book in Al-Hadeeth Science.

It, traces the methodology followed by Ibn Malik in interpreting the prophet Muhammed's Sayings with respect of the grammatical indication. A method which is built on discussing and arguing different narrations of the Hadeeth and its narrators. It,at first, approves the correct text and fixes the controversial point. Then, it makes a grammatical expression with the help of some examples and illustrations of pure texts preferring prose than verse. In case of variety of examples and illustrations, the Quranic texts with the reading are given priority. But, sometimes, one evidence is considered enough for one issue. The study clearly shows Ibn Malik's ability and deep knowledge of of Al-Hadeeth (The Prophet Muhammed sayings)

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومتبعي هديه إلى يوم الدين ... وبعد،،،

فهذا البحث يعالج الحديث عند ابن مالك في "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، وقد عنَّ لي هذا الموضوع أثناء قراءتي لكتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، حيث يشير ابن مالك(600-672 هـ-1203-1274م) أثناء تفسيره لأحاديث البخاري إلى بعض القضايا الحديثية، إذ إن هذه الأحاديث والروايات المختلفة هي التي ينطلق منها ويعتمد عليها في استنباطه للآراء، وفي توجيهاته المختلفة للأحاديث، وفي ضوء ذلك فكرت في الوقوف على موضوع الحديث في هذا الكتاب، وقد شجعني على هذه الفكرة أمران:

أولهما: أن هذا الموضوع – على حد اطلاعي- لم يطرق من قبل بالدراسة، وقد قمت بالبحث والتنقيب عن الدراسات التي تناولت الحديث عند ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، فلم أجد دراسة تناولت هذا الموضوع.

نعم هناك دراسات كثيرة تناولت ابن مالك وكتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح من الناحية اللغوية والنحوية منها : مشكلات صحيح البخاري النحوية والتصريفية بين ابن مالك وشراح الصحيح[1] فقد ذكر الباحث أن دراسته جاءت لتبرز موقف شراح صحيح البخاري من تخريج ابن مالك وتوجيهه للمشكلات الواردة في الصحيح، وكذلك بيان موقف هؤلاء المحدثين من قضية الاستشهاد بالحديث في إثبات القواعد النحوية، وإظهار منهجهم في التوجيه والتخريج. وقد انتظمت الدراسة في مقدمة وتمهيد وقسمين وفهارس، تناول التمهيد: لمحة عن موقف النحويين من الاستشهاد بالحديث الشريف، والتعريف بكتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، والتعريف بشراح صحيح البخاري، أما القسم الأول فتناول مشكلات صحيح البخاري النحوية والصرفية، وقد تضمن هذا القسم المشكلات النحوية والمشكلات الصرفية المشكلة، ثم جاء القسم الثاني ليتناول الدراسة المنهجية وتضمن ما اتفق عليه الشراح وما اختلفوا عليه، ومنهجهم في التوجيه ثم التقويم، وانتهى بخاتمة تشمل أهم النتائج، ودراسة أخرى عن: الفكر النحوي لابن مالك في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، تهدف الدراسة إلى الكشف عن شخصية ابن مالك النحوية، وبيان موقفه من السماع والقياس وبيان مذهبه النحوي، من خلال كتاب: شواهد التوضيح والتصحيح

لمشكلات الجامع الصحيح[2]، وقد انتظمت الدراسة في خمسة فصول، تحدث الفصل الأول عن: كتاب شواهد التوضيح بين كتب ابن مالك، والفصل الثاني عن: الأصول النحوية عند ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح، والثالث عن: القياس والعلة النحوية، والرابع عالج الإجماع واستصحاب الحال، ثم جاء الفصل الخامس ليعالج مذهب ابن مالك النحوي، ثم جاءت الخاتمة لترصد ما جاء في الدراسة من استنتاجات وتعميمات، وقد انتهت إلى نتيجة مفادها أن ابن مالك يحترم السماع كثيراً، لا سيما الحديث الشريف، ويأخذ بالقياس واستصحاب الحال، كما أنه يميل كثيراً إلى النحو الكوفي، ويؤثر الوضوح بالأخذ بظاهر النصوص، ويبتعد عن التأويل والتقدير. ودراسة أخرى بعنوان: ابن مالك وجهوده النحوية والصرفية في كتابه شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح[3]، تحتوي الدراسة على ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة وتمهيد وتعقبهما خاتمة وفهارس؛ فأما المقدمة فقد تناولت أهمية الموضوع وجهود العلماء السابقين في الموضوع، وأهم المصادر والمراجع التي ساعدت في إعداد تلك الدراسة، والمنهج العلمي الذي سار عليه الباحث، ومحتويات الدراسة، وقد تناول الفصل الأول عصر ابن مالك وحياته وآثاره، وفيه ثلاثة مباحث، أما الفصل الثاني فقد تناول القضايا النحوية في الكتاب، وفيه ثلاثة مباحث مثل سابقه. وتناول الفصل الثالث القضايا الصرفية في الكتاب في مبحثين، وأما الخاتمة فقد تناولت ملخصاً للدراسة وأهم ما توصلت إليه من نتائج. ودراسة عن: الدرس النحوي في شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك[4]، تناول الباحث عشر مسائل من مجموع مسائل الكتاب، وقد تخيرها الباحث بعناية لأسباب موضوعية، بالإضافة إلى الاختيار الذاتيّ. هذه المسائل عالجت الحذف، واللهجات، ومعاني الحروف، وما يتعلق بالوظائف النحوية للمفردات، ولم يدرس البحث المسائل النحوية الواردة في الكتاب كلها، ولم يركز على المسائل المشكلة التي اتخذت من الحديث الشريف منطلقاً للخلاف النحوي.

ورغم تعدد هذه الدراسات وتنوعها بين ما يركز على شخصية ابن مالك، أو يعالج قضية نحوية أو صرفية بعينها من خلال مؤلفاته، فإن جلها لم تشر من قريب أو بعيد إلى القضية التي يتناولها هذا البحث، فهي دراسات اتخذت من الجانب اللغوي منطلقا لها، وإن كان ثمة إشارة

فهي إشارة جزئية؛ ناهيك عن اختلاف المنزع والمعالجة؛ لذا ارتأت الباحثة معالجة هذه القضية نظراً إلى قيمتها في علم الحديث من خلال كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

أما الأمر الثاني الذي دفعني إلى دراسة هذا الموضوع فهو عدم وجود دراسة تناولت الحديث عند ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح ، لذا فقد أصبح هذا البحث ضرورياً لسد الفراغ في المكتبة الحديثية، إذ يعد منطلقاً لمن أراد البحث أو الوقوف على الحديث في شواهد التوضيح والتصحيح؛ لما تضمنه هذا البحث من قضايا متصلة بهذا الجانب.

لهذه الأسباب وغيرها حاولت أن أضع يدي على أبرز الجوانب الحديثية في شواهد التوضيح والتصحيح التي ذكرها ابن مالك في شرحه لأحاديث البخاري، ونظراً إلى أن جمع ورصد القضايا الحديثية والمسائل كلها أمر يصعب جمعه وطرحه ومناقشته في بحث واحد، فقد آثرت أن أضع يديّ في هذا البحث على أبرز الجوانب المتعلقة بالحديث في شرح ابن مالك لأحاديث البخاري.

وقد اعتمد هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يصف الظاهرة المدروسة من خلال قراءة تحليلية لكتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ثم تحديد الحديث الشريف معرجاً على توجيه ابن مالك له ، مع بيان درجته ورواياته، والحكم عليه، والتثبت منه، إضافة إلى الحديث عن الكتاب وصاحبه باعتبارهما مادة البحث.

لذلك فلابد أن تتوافر للباحثة مجموعة من الأدوات تتمثل في:

أولاً: قدرتها على الوصف والتحليل للنصوص التراثية من أجل قراءة كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح قراءة تحليلية، وقدرتها على إعادة قراءة النص التراثي القديم قراءة جديدة في ضوء معطيات علم الرواية والدراية.

ثانياً: قدرتها على ربط النص بما سيق حوله من آراء مختلفة سابقة عليه، أو لاحقة له.

ثالثاً: قدرتها على الترجيح بين رأي ابن مالك في المسألة وآراء المحدثين.

رابعاً: قدرتها على فهم مراد ابن مالك من التوجيه .

أما عن أهداف البحث: فيحاول هذا البحث الكشف عن:

أولاً: أهمية كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح في علم الحديث.

ثانياً: منهج ابن مالك في معالجة القضايا الحديثية، من خلال شرحه للحديث الشريف.

ثالثاً: بيان موقف ابن مالك من الحديث، من حيث الاعتماد على الروايات المختلفة أو المشهورة وفقاً لما يظهر في أثناء البحث.

رابعاً: تحرير رأي ابن مالك وبيان موقفه من القضايا الحديثية التي عالجها في الكتاب.

وفي إطار الأهداف المحددة للبحث، فقد تكون البحث من مقدمة، وثلاثة مباحث، أما المقدمة فتوضح أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، والمنهج المتبع في دراسته وكذلك الخطة التي سرت عليها في معالجته، و أما المبحث الأول فيخص أصل الكتاب وتسميته، وأما المبحث الثاني فيتناول منهج ابن مالك في معالجة شواهد التوضيح الحديثية، والمبحث الثالث يتناول نماذج تطبيقية، ثم الخاتمة، وتضمنت أهم النتائج، ثم المصادر والمراجع.

المبحث الأول: أصل الكتاب وتسميته:

اختلفت المصادر في تسمية هذا الكتاب، فمنها ما أسماه "التوضيح" فقط، يقول ابن قاضي شهبة: "وأملى على صحيح البخاري كتاباً سماه التوضيح"[5]، ومنها ما أطلق عليه: "إعراب مشكل البخاري"[6] ومنها ما أسماه "شواهد التوضيح"[7]، وبعض المصادر لم تنص على اسم الكتاب صراحة، إنما ورد في النظم مشيراً إليه بأنه إعراب أحاديث صحيح البخاري، وذلك كما في قول الناظم[8]:

وأعرب توضيحاً أحاديث ضمنت صحيح البخاري الإمام وسهلا
ويكفيه ذا بين الخلائق رفعةً وعند النبي المصطفى متوسلاً

ونجده في مصادر أخرى بعنوان" التوضيح في إعراب أشياء من مشكلات البخاري" [9]، وفي غيرها بعنوان "إعراب بعض أحاديث البخاري"[10].

ويعود السبب في اختلاف تسميات الكتاب إلى أن ابن مالك أملاه إملاءً[11]، وهذا يفسر خلو الكتاب من المقدمة، لكن القاسم المشترك بين كتب التراجم التي ترجمت لابن مالك ومصنفاته كلها هو أن الكتاب الذي نحن بصدده موجه لمشكلات وقعت في صحيح البخاري، وقد حسم هذا التشتت والاختلاف ابن مالك في حديثه عن الكتاب، قال ابن مالك: "هذا كتاب سميته شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"[12]، والسبب في تأليفه لهذا الكتاب أن صحيح البخاري أصح كتب الحديث، ولهذا اعتنى به العلماء والمحدثون، وفي عصر ابن مالك أراد علي بن محمد اليونيني أحد علماء الحديث إعداد نسخة مصححة من (صحيح البخاري) فعرض على ابن مالك الاهتمام بالجانب النحوي، يقول القسطلاني: "وقد اعتنى الحافظ شرف الدين أبو الحسن علي بن محمد اليونيني الحنبلي –رحمه الله تعالى– بضبط رواية الجامع الصحيح، بحضرة سيبويه وقته، الإمام جمال الدين بن مالك بدمشق سنة ست وسبعين وستمائة، وقد بالغ –رحمه الله– في ضبط ألفاظ الصحيح جامعاً فيه روايات"[13]، وهنا ينبغي التنبيه إلى التاريخ الذي ذكره القسطلاني؛ لأن ابن مالك توفي قبله، وربما كانت(ستين) مقصود صوابه(سبعين)، يقول القسطلاني: "وكان لجمال بن مالك إذا مر من الألفاظ ما يتراءى أنه مخالف لقوانين العربية قال للشرف اليونيني: هل الرواية فيه كذلك؟ فإن أجاب بأنه منها، شرع ابن مالك في توجيهها حسب إمكانه، ومن ثم وضع كتابه المسمى بشواهد التوضيح"[14]، والسبب في تأليفه هذا الكتاب هو قراءة اليونيني لصحيح البخاري على ابن مالك لتصحيحه نحوياً، وعلى ما وجده ابن مالك من إشكالات نحوية في هذا الكتاب.

وقد يكون مفيداً أن نذكر أن الهدف من وراء تأليف هذا الكتاب في ظاهر الأمر هو الاستشهاد لما ورد من مشكلات في ألفاظ حديث الجامع الصحيح، والاستدلال على فصاحتها وموافقتها لكلام العرب، وتوجيه إعرابها وفقاً للقواعد النحوية، وقد بلغ ما استشهد له أو وجّه إعرابه مائة وثمانين حديثاً، وهذا يعني أن مادة هذا الكتاب تركز على موضوعات اللغة العربية؛ إذ بلغ ما ورد منها حوالي مئة وستين مسألة، ما عدا المكرر منها، وهو يزيد على العشر، وتحظى

مادة النحو بالنصيب الأوفر من الشرح؛ إذ لم تزد مسائل الصرف على السبع، وما يتعلق باللغة وتفسير اللفظ ورد في أربعة مواضع، وما عدا ذلك فهو يختص بالموضوعات النحوية[15].

وهذا الكتاب يشتمل على تعليقات ومناقشات قيمة لبعض أحاديث البخاري، أخرجها في واحد وسبعين مبحثاً، مفصلة في الكتاب المذكور، وهذا المؤلف من أهم المؤلفات التي تُظهر براعة ابن مالك في معالجة المشكلات، وتكشف عن منهجه في النقاش والحجاج، وتبين فضله، وقدرته، وسعة أفقه، وعظيم إحاطته باللغة والنحو والشواهد.

ويأتي في خضم الحديث عن المشكلات اللغوية بجوانبها المختلفة حديث وتحليل وتوجيه من نوع خاص، ساقه ابن مالك حول بعض أحاديث البخاري، هذا الجانب الحديثي جذب انتباه الباحثة، لذا ارتأت معالجته وكشفه من خلال هذا الكتاب.

المبحث الثاني : منهج ابن مالك في شواهد التوضيح:

لقد كان ابن مالك(600 - 672 هـ = 1203 - 1274 م)[16] عالماً موسوعياً مجتهداً بعيداً كل البعد عن التقليد، جريئاً في الطرح، لا يبالي بالمخالف حين يتبين له أن الحق في خلافه، وكانت عنايته بالسماع ظاهرة في كتابه، فتجده يقول بعد عرضه مسألة وشرحها: "والطريق في ذلك كله السماع"[17]، ثم يقول بعدها بقليل: "ولا علة لذلك إلا مجرد الاتباع لما صح من السماع"[18]، ويعدل ابن مالك عن القياس لأجل السماع؛ فيقول: "هذا مقتضى النظر، لولا أن الاستعمال بخلافه"[19].

لقد اعتمد ابن مالك في تأليفه على الطريقة الألفبائية؛ فالمسائل يجعلها أبواباً والفروع يجعلها فصولاً، ويرتبها مراعياً الترابط بين الأبواب والفصول، وهذه الطريقة تيسر للباحث مراجعة المسألة التي يبحث عنها وتساعده على الفهم والاستيعاب.

ولقد أبدع في شرحه لأحاديث البخاري، ويعد من أكثر من احتج بالحديث، وأقوال الصحابة والتابعين، وليس في كتاب شواهد التوضيح فقط، بل في كتبه الأخرى، مثل "التسهيل" و"شرح عمدة الحافظ" إذ اعتمد على الحديث النبوي الشريف في ذلك كله.

ولقد احتج في"التسهيل" و"شرح عمدة الحافظ" بكلام عائشة –رضي الله عنها– وكلام أبي جهل وكلام سهل بن سعد وعلي بن أبي طالب– ﷺ– وجابر، ونافع وابن عمر، وعمر بن الخطاب –رضي الله عنهم– وغيرهم.

والذي يبدو من كثرة من احتج بأقوالهم، سواء في التوجيه والتخريج أم في بناء القواعد والرد، أنه لم يفرق بين الحديث النبوي الشريف، والأقوال المنسوبة إلى هؤلاء، وخاصة في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

وقد اتسم كتاب "شواهد التوضيح" بمجموعة من السمات المنهجية التي تبين خصائص التأليف لدى ابن مالك، فقد جاء الكتاب خُلْواً من التبويب وتقسيم الموضوعات إلى فصول أو ما يشبهها، ولأجل التفريق بين كل بحث والذي يليه، كان ابن مالك يفتتح كل بحث بلفظ: "ومنها"، ثم يأتي بنصوص صحيح البخاري، التي يراها مشكلة، وبعدها يوجّهها مبتدئاً كلامه بلفظ "قلت"، وهذه الطريقة (ومنها، ثم قلت)،هي التي تتكرر في الكتاب من أوّله حتى آخر بحث فيه، وقد قُدّر عدد الأحاديث المشكلة في هذا الكتاب بحوالي مائة وثمانين نصّاً "يضاف إلى هذا العدد ثلاثة أحاديث شرحها المؤلف في البحث الرابع والعشرين، وأعاد ذكرها سهواً في البحث الثاني والخمسين من غير أن يعلق عليها"، منها: سبعون حديثاً للنبيّ ﷺ، وتسعون من كلام الصحابة، وحديث واحد لعمر بن عبد العزيز من التابعين، وما بقي فهو من كلام ورقة بن نوفل، وأبي جهل، وهرقل، وصاحبة المزادتين، وغيرهم ممن عاصر النبي ﷺ أو جاء بعده بقليل[20].

والجامع لهذه النصوص كلها ورودها في صحيح البخاري على أنها مشكلة في رأي ابن مالك، غير أنه قد جاء ضمن هذه النصوص التي يفترض أن تكون كلها من صحيح البخاري أربعة أحاديث تبين أنها ليست من صحيح البخاري، منها اثنان في البحث الثاني والخمسين، واثنان في البحث التاسع والستين، وقد يكون ذلك من قبيل الاختلاف الواقع في روايات النسخ المخطوطة للجامع الصحيح، ولم يغفل ابن مالك هذا الأمر، فقد كان يذكر الاختلاف في الروايات أحياناً، ويترك ذكره في أغلب الأحيان[21].

والطريقة التي اتبعها ابن مالك في كتابه تقوم أوّلاً على إثبات نص الحديث وتعيين محلّ الإشكال فيه، ثم يوجّه المؤلف إعرابه مستعيناً بالتمثيل والاستشهاد بالنصوص الفصيحة، مقدماً شواهد النثر على النظم، وذلك واضح من طريقته وبعض إشاراته، نحو قوله: "والجواز أصحّ من المنع؛ لضعف احتجاج المانعين وصحة استعماله نثراً ونظماً"[22].

وإذا تنوعّت الشواهد في المسألة الواحدة، قدّم نصوص القرآن والقراءات على غيرها، وقدّم في الغالب شواهد الحديث على أقوال العرب والنظم، كما قدّم أقوال العرب النثرية على أشعارهم، وربما اكتفى عند الاستشهاد لمسألة ما بالقرآن وحده، أو بالحديث دون غيره، أو بأقوال العرب، أو بأبيات من الشعر فقط[23].

إن المطلع على كتاب شواهد التوضيح يلاحظ أن ابن مالك حريص تمام الحرص على أن يأتي بشواهد متنوعة؛ لتعضيد ما وجده في الأحاديث الشريفة.

وقد بلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها ابن مالك اثنين وثمانين حديثاً "يضاف إليها ثلاثة مكررة" عزا المؤلف اثني عشر منها إلى مواضعها في كتب الحديث؛ التي يأتي في مقدمتها: جامع المسانيد لابن الجوزيّ، وروى ابن مالك واحداً منها بسنده، ويذكر الدكتور طه محسن، محقق الكتاب، أنه استطاع أن يرجع ستين نصاً إلى البخاري، واثني عشر نصّاً وجدها في كتب الحديث الأخرى، مثل مسند أحمد بن حنبل، وموطأ مالك، وصحيح مسلم والترمذيّ، وسنن ابن ماجة وأبي داود، وغيرها، وهناك حديثان لم يتمكن من الوقوف عليهما في كتب الحديث[24].

وقد عدّ ابن مالك الأحاديث المشكلة في الوقت ذاته نصوصاً فصيحةً يمكن اعتمادها في الاستشهاد؛ لذلك استند إليها في عدة مواطن لتقرير أمر ما خالف بها بعض المتقدمين من العلماء[25].

إن موقف ابن مالك كان فريداً، بالقياس إلى من سبقه، وكان يكرر التصريح بأهمية اتخاذ الأحاديث شواهد لدعم الآراء ، وهذه النظرة في الاستشهاد بالحديث مكنته من عرض آرائه بدقة، يرجح، ويتخير ، ويتخذ لنفسه موقفاً خاصّاً على ما يمليه عليه اجتهاده، ويهديه إليه تفكيره، مستهدياً بما ارتضاه من شواهد، بلا تعصب لشاهد معين، فهو مع الشاهد أينما وجد[26].

وقد يكون مفيداً أن نقول إن ابن مالك انفرد عمن سبقه حين استشهد لمجموعة مسائل بأكثر من مائتين وستين حديثاً، متوسعاً في هذا الشأن توسعاً نفّس فيه عن العربية بعض الشي[27].

المبحث الثالث : نماذج تطبيقية:

النموذج الأول: قول ورقة بن نوفل للنبي ﷺ:"يا ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك، فقال رسول الله ﷺ، أو مخرجيّ هم"[28].

انطلق ابن مالك من الحديث السابق مستشهداً به على أكثر من مسألة ،غير أن هذا السياق يتناول مسألة استعمال "إذ" موافقة لـ"إذا" في إفادة معنى الاستقبال، وهي مسألة مرتبطة بدلالة كل منهما على الزمن، وهذا الاستعمال من وجهة نظر ابن مالك استعمال صحيح غفل عن التنبيه عليه أكثر المحدثين، واستدل على ذلك بآيات كثيرة من القرآن الكريم[29].

النموذج الثاني:

1 . قول النبيّ ﷺ:"من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه"[30].

2. قول عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: "إن أبا بكر رجل أسيف، متى يقم مقامك رقَّ"[31].

ذكر ابن مالك الحديثين السابقين بهاتين الروايتين دون غيرهما، وكأنه يبحث عمّا يخالف به العلماء؛ تعضيداً للحديث الشريف، واستعماله اللغوي، فالحديثان قد وردا بطرق مختلفة غير التي ذكرها ابن مالك، وقد أشار بعض شراح الحديث إلى أن الاستدلال بهما برواية البخاري ربما يكون من قبيل تصرف الرواة؛ فقد ذكر العيني أن في الاستدلال به نظراً، أراد به استدلال المجوزين بالحديث المذكور، لأنني أظنه من تصرف الرواة، فقد رواه النسائي عن محمد بن علي بن ميمون عن أبي اليمان، شيخ البخاري فيه، فلم يغاير بين الشرط والجزاء، بل قال: من يقم ليلة القدر يغفر له، وهذا الحديث بهذه الرواية رواه أبو نعيم في المستخرج عن سليمان، وهو الطبراني، عن أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة عن أبي اليمان ولفظه: "لا يقوم أحد ليلة القدر فيوافقها إيماناً واحتساباً إلا غفر الله له ما تقدم من ذنبه" قلت: لقائل أن يقول: لم لا يجوز أن

يكون تصرف الرواة فيما رواه النسائي والطبراني، وأن ما رواه البخاري بالمغايرة بين الشرط والجزاء هو اللفظ النبوي، بل الأمر كذا؛ لأن رواية محمد بن علي بن ميمون عن أبي اليمان لا تعادل رواية البخاري عن أبي اليمان: ولا رواية أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة عن أبي اليمان مثل رواية البخاري عنه، ويؤيد هذا رواية مسلم أيضا، ولفظ البخاري: "من يقم ليلة القدر فيوافقها أراه إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه"، ولفظ حديث الطبراني ينادي بأعلى صوته بوقوع التغيير والتصرف من الرواة فيه، لأن فيه النفي والإثبات موضع الشرط والجزاء في رواية البخاري ومسلم[32].

وعلى أي حالٍ فإن عناية ابن مالك بالحديث الشريف، جعلته لا يهتم إلا برواية واحدة من الروايات التي جاء بها الحديث، إلا أن الرأي الذي أوردناه سابقاً للعيني يجعلنا نرجح جواز هذا الاستعمال مع قلَّةِ ورُودِه وحُسْنِه، خلافًا لمن أجازه مطلقًا، ولمن منعه وحمل ما جاء منه على الضرورة.

- النموذج الثالث:

قول سهل بن سعد: "فأعطاه إياه "،وكمال الرواية: "ما كنت لأوثر بنصيبي منك أحداً يا رسول الله، فأعطاه إياه"[33].

تناول ابن مالك مسألة استعمال ثاني ضميرين منفصلاً مع إمكان استعماله متصلاً من خلال خمسة شواهد من الحديث الشريف، ذكرها على سبيل الأمثلة، ركز على اثنين منها، الأول ما رواه سهل بن سعد، والثاني ما رواه عبد الله بن عباس، وهو قول هرقل: قال له: "سألتك كيف كان قتالكم إياه"[34].

وقد حشد ابن مالك مجموعة كبيرة من الشواهد القرآنية والشعرية، وتناول من خلالها قضايا جزئية متصلة بهذا الباب، قال ابن مالك: إن كان الفعل من باب "كان" واتصل به ضمير رفع، جاز في الضمير الذي يليه الاتصال، نحو: "صديقي كنته" والانفصال نحو: "صديقي كنت إياه" والاتصال عندي أجود؛ لأنه الأصل، وقد أمكن لشبه "كنته بفعلته" فمقتضى هذا الشبه

أن يمتنع: كنت إياه، كما يمتنع فعلت إياه، فإذا لم يمتنع فلا أقل من أن يكون مرجوحاً، وجعله أكثرهم راجحاً، وخالفوا القياس والسماع، أما مخالفة القياس فقد ذكرت[35]، وأما مخالفة السماع فمن قبيل أن الاتصال ثابت في أفصح الكلام المنثور كقول النبي ﷺ لعمر ﷺ: "إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله"[36] وقد روي (وإن لم يكنه) وكقول بعض العرب: "عليه رجلاً ليسي"[37].

والصحيح ترجيح الاتصال وجواز الانفصال، ومن شواهد تجويزه قول النبي ﷺ:" إن الله ملككم إياهم، ولو شاء لملكهم إياكم "وقد فصل ابن مالك القول في هذا الحديث في شرح التسهيل[38].

- النموذج الرابع

ـ قول عبد الله بن أبي قتادة - رضي الله عنهما-: "أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم"[39]، وقول أبي هريرة - ﷺ:"سمعت رسول الله ﷺ يقول:كل أمتي معافى إلا المجاهرين"[40].

ذكر ابن مالك هذين الحديثين عندما تحدث عن أن حقّ المستثنى بإلا من كلام تامّ موجب أن ينصب مفرداً كان أو مكمّلاً معناه بما بعده؛ فالمفرد نحو قوله تعالى "الأخلاء يومئذٍ بعضهم لبعضٍ عدوٌّ إلاَّ المتّقين" والمكمّل نحو "إنّا لمنجّوهم أجمعين إلاَّ امرأته قدّرنا إنّها لمن الغابرين" ولا يعرف أكثر المتأخّرين من البصريّين في هذا النّوع إلاَّ النّصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء مع ثبوت الخبر ومع حذفه، فمن أمثلة الثّابت الخبر قول أبي قتادة "أحرموا كلّهم إلاَّ أبو قتادة لَم يحرم" فإلَّا بمعنى لكن، وأبو قتادة مبتدأ ولَم يحرم خبره.

وقد جمعت بين روايات الحديث المختلفة فوجدت في نسبة الكلام المذكور لابن أبي قتادة دون أبي قتادة نظراً، فإنّ سياق الحديث ظاهر في أنّ قوله قول أبي قتادة حيث قال:إنّ أباه أخبره أنّ رسول الله - ﷺ - خرج حاجّاً فخرجوا معه ،فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة إلى أن قال: أحرموا كلّهم إلاَّ أبو قتادة .

وقول أبي قتادة "فيهم أبو قتادة "من باب التّجريد، وكذا قوله: "إلاَّ أبو قتادة "ولا حاجة إلى جعله من قول ابنه لأنّه يستلزم أن يكون الحديث مرسلاً. ومن توجيه الرّواية المذكورة، وهي قوله: "إلاَّ أبو قتادة "، أن يكون على مذهب من يقول: عليّ بن أبي طالب [41] .

وترى الباحثة ضرورة إعادة النظر في الشواهد الحديثية التي وردت بطرق مختلفة والجمع بينها ودراستها في ضوء السياقات المختلفة لها، والترجيح فيما بينها، وأن يُحفظ ما ورد من هذا الاستعمال كما في الحديث والأثر، ولا يُقَاس عليها؛ لقلّة شواهده، واحتماليَّة تخريج ما ورد منه على الوجه الذي يتَّفق مع الشائع من كلام العرب.

- النموذج الخامس

قول رسول الله -ﷺ-:"إنما مثلكم واليهودُ والنصارى كرجل استعمل عمالاً"[42].

ذكر ابن مالك هذا الحديث حينما تحدث عن العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار، وهو جائز عند ابن مالك، يقول: "والجواز أصح من المنع، لضعف احتجاج المانعين، وصحة استعماله نثراً ونظماً"[43].

يرى ابن مالك جواز العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار؛ مؤيداً رأيه بكونه ورد في الحديث الشريف: "إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجلٍ استعمل عمالاً"، وجعل ابن مالك من مؤيدات الجواز قول الله تعالى: "قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام"، وقوله تعالى: "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام" بالخفض، وهي قراءة ابن عباس، والحسن، ومجاهد، وقتادة، والنخعي، والأعمش، ويحي بن وثاب، وأبي زين، ومن شواهده على ذلك قول بعض العرب: "ما فيها غيره وفرسه"[44].

وخلاصة القول إن الحديث الشريف هو الدافع وراء موقف ابن مالك من أدلة المانعين لعطف الضمير، يقول ابن مالك: "فقد تبين بالدلائل التي أوردتها صحة العطف على ضمير الجر، دون مراعاة العامل، واعتضدت رواية جر"اليهود والنصارى" في الحديث المذكور، ولو روي بالرفع لجاز على تقدير: ومثلُ اليهود، ثم يحذف المضاف ويعطى المضاف إليه إعرابه" [45].

- النموذج السادس

قول النبيّ ﷺ: "يا عائشة لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين، ويروى حديث عهدهم بكفر"[46].

أشار ابن مالك إلى أن للحديث رواياتٍ أخرى هي: "لولا قومك حديثو عهدٍ بكفرٍ،(حديثٌ عهدهم) [47]، خلافاً لابن أبي الربيع صاحب البسيط [48]، إذ أشار إلى الحديث موضع الشاهد وذكر أن الكلام في الحديث من وجهين:

الأول: أن الرواية الصحيحة في الحديث: "لولا حدْثان قومك بالكفر" كذا رواه مالك في موطأه، وهذه الرواية لم أرها[49]في الصحاح، فيبعد الأخذ بها[50].

الثاني: أنه يمكن أن يكون "حديثٌ عهدهم بكفر" جملة اعتراضية، والأصل: لولا قومك لأقمت البيت على قواعد إبراهيم، ثم قدَّر ما يقول له: "وما شأن قومي؟ فقال -ﷺ-:"حديثٌ عهدهم بكفر"، ويكون "حديثٌ" خبراً مقدماً، و"عهدهم" مبتدأ، و"بكفر" متعلق بحديث، ثم يعقب على ذلك بقوله: "فقد صح مما ذكرته أن خبر "لولا" لا يجوز إظهاره[51].

وقد يكون من المفيد أن نذكر أن صاحب البسيط صرح بعدم جواز هذا الاستعمال، وأوَّلَ شواهد المجوزين، وقد يكون مصيباً في تأويلات كثيرة غير أن موقفه من الحديث باعتباره شاهداً على المسألة فيه نظر من وجهة نظر الباحثة؛ فالرواية التي صرح بأنها غير موجودة ألفيتها في صحيح البخاري وشروحه، ومن طرق مختلفة[52] فكيف له إنكار رواية ثابتة في صحيح البخاري، وهي رواية جعلها ابن مالك رأس المسألة، وشرحها في وجود اليونيني، هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى كيف يجعل قول النبي ﷺ "حديثٌ عهدهم بكفر" جملة اعتراضية، ويبني على هذا الأمر عدم وضوح المعنى؛ وهذا أيضاً فيه نظر؛ ذلك لأن مقصود الرسول–ﷺ-كما يفهم من شراح الحديث أنه أراد وجود القوم على حالة معينة؛ وهذا يجعل كون الجملة خبراً أولى من كونها جملة اعتراضية.

وقد ذكر الدماميني في مصابيح الجامع الروايات المختلفة للحديث، ثم ذكر في مقام الرد على صاحب البسيط:" لولا قومك حديثٌ عهدهم" :فيه إثبات خبر المبتدأ بعد لولا، وإنما أثبت؛

لكونه خاصًّا لا دليل عليه لو حذف، وأتحقق الآن أني وقعت في كلام ابن أبي الربيع في "شرح الإيضاح" على ما معناه أنه تتبع طرق هذا الحديث، فلم يجد فيه إثبات الخبر، وهذا يرد عليه، فحرره"[53].

والكلام على الحديث من أوجه:

أحدها: هذا الحديث أخرجه مسلم، وفي الحج، والتمني عن مسدد، عن أبي الأحوص، "عن أشعث، و[مسلم] في المناسك: عن سعيد بن منصور، عن أبي الأحوص، عن أشعث، وعن أبي بكر، عن عبيد الله بن موسى،عن شيبان، عن أشعث، عن الأسود" وأخرجه من حديث عروة، وحديث عبد الله بن الزبير وفيه: سمعت عائشة، وأخرجه مسلم فيما انفرد به أن عبد الملك بن مروان، بَيْنَمَا هُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ إِذْ قَالَ: قَاتَلَ اللهُ ابن الزُّبَيْرِ حَيْثُ يَكْذِبُ عَلَى أُمِّ الْمُؤمِنِينَ. يَقُولُ: سَمِعْتهَا تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ-: "يَا عَائِشَةُ لَوْلَا حِدْثَانُ قَوْمِكِ بِالْكُفْرِ، لَنَقَضْتُ البَيْتَ حَتَّى أَزِيدَ فِيهِ مِنَ الحِجْرِ. فَإِنَّ قَوْمَكِ اقتصرُوا فِي البِنَاءِ". فَقَالَ الحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ: لَا تَقُلْ هذا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَا سَمِعْتُها تُحَدِّثُ بهذا، قَالَ: لَوْ كنْتُ سَمِعْتُهُ قَبْلَ أَنْ أَهْدِمَهُ، لَتَرَكْتُهُ عَلَى مَا بَنَى ابن الزُّبَيْرِ، وفي بعض طرق حديث الأسود: أن ابن الزبير قَالَ له: ما نسيت أذكرك، وهذِه الرواية تدل عَلَى أن ابن الزبير سمعه من عائشة بغير واسطة، وقد سلف، لكنه أراد أن يثبت ذَلِكَ رواية غيره عن عائشة ليرد به "على من" يتكلم عليه، وللبخاري في الحج من حديث الأسود: "لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِالْجَاهِلِيَّةِ فَأَخَافُ أَنْ تُنْكِرَ قُلُوبُهُمْ، أَنْ أُدْخِلَ الجَدْرَ فِي البَيْتِ، وَأَنْ أُلْصِقَ بَابَهُ بالأَرْضِ"، وفي حديث عروة: "لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ لأَمَرْتُ بِالْبَيْتِ فَهُدِمَ، فَأَدْخَلْتُ فِيهِ مَا أُخْرِجَ مِنْهُ وَأَلْزَقْتُهُ بِالأَرْضِ، وَجَعَلْتُ لَهُ بَابَيْنِ: بَابًا شَرْقِيًّا، وَبَابًا غَرْبِيًّا، فَبَلَغْتُ بِهِ أَسَاسَ إِبْرَاهِيم"، فَذَلِكَ الذِي حَمَلَ ابن الزُّبَيْرِ رضي الله عنهما عَلَى هَدْمِهِ، قَالَ يَزِيدُ راوي الحديث: وَشَهِدْتُ ابن الزُّبَيْرِ حِينَ هَدَمَهُ وَبَنَاهُ وَأَدْخَلَ فِيهِ مِنَ الحِجْرِ، وَقَدْ رَأَيْتُ أَسَاسَ إِبْرَاهِيمَ حِجَارَةً كَأَسْنِمَةِ الإِبِلِ، وفيه أنه حزر مِنَ الحِجْرِ سِتَّةَ أَذْرُعٍ أَوْ نَحْوَهَا.

ثانيها: في التعريف برواته غير من سلف

أما الأسود فهو أبو عبد الرحمن الأسود بن يزيد بن قيس بن عبيد الله بن مالك بن علقمة بن سلامان بن ذهل بن بكر بن عوف النخعي، التابعي الجليل، الثقة الحبر، أخو عبد الرحمن بن يزيد، وابن أخي علقمة بن قيس، وهو أسن من علقمة، وهو أيضًا خال إبراهيم النخعي، روى عن عائشة وغيرها من الصحابة، وعنه أبو إسحاق وغيره، سافر ثمانين حجة وعمرة ولم يجمع بينهما، وكذا ولده عبد الرحمن، وقيل: إنه كان يصلي كل يوم سبعمائة ركعة، وكانوا يقولون: إنه أقل أهل بيته اجتهادًا، وصار عظمًا وجلدًا، وكانوا يسمون آل الأسود من أهل الجنة، مات سنة خمس وسبعين، وقيل: أربع وسبعين[(54)].

الخاتمة:

وقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

1. يقدم ابن مالك الحديث النبويّ بسند مختصر، بذكره بروايته، أو روايات أخرى إن وجدت، ثم يسوق لها من الشواهد العربية الموثوق بها ما يقوي توجيهه واختياره.
2. يعد كتاب شواهد التوضيح كتيباً صغيراً يحتوي على شيء كثير من العلم، وبذلك يبين أنه كتاب لحل مشكلات الجامع الصحيح للبخاري، ويتضح مذهب ابن مالك في هذا الكتاب، وهو أنه يجعل الحديث مصدراً أساساً من مصادر الاحتجاج.
3. يحتاج كتاب "شواهد التوضيح" إلى دراسات تركز على تخريج الأحاديث والآثار الواردة فيه؛ لوجود روايات ليست في المطبوع من الجامع الصحيح.
4. لم يسبق ابن مالك إلا إلى القليل من الأحاديث التي ذكرها وخرجها وبيّن الإشكالات فيها، وهذا القليل هو ما تناوله السهيلي في أماليه، الذي يبلغ ستة أحاديث فقط؛ وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بما ذكره ابن مالك في "شواهد التوضيح".
5. لم يقتصر ابن مالك على كتب أحاديث بعينها، أو روايات معينة، أو رواة بعينهم؛ إنما عالج الأحاديث بمختلف رواياتها ورواتها، وفي أحيان قليلة جداً يذكر مرجع الحديث،

فيقول: "وفي جامع المسانيد"، أو يذكر السند فيقول: "فقد رويت بالسند المتصل، ومعنى هذا أنه يجّوز الاستشهاد بالحديث مطلقاً، لا يفرق بين سند وآخر، ولا بين رواية وأخرى.

6 . حاول ابن مالك توجيه المشكل من الأحاديث في شواهد التوضيح؛ لتصح روايته على اللفظ الذي جاء عليه، مما جاء مخالفاً للقواعد من أحاديث البخاري.

الهوامش والإحالات:

1) ينظر حول ذلك: إبراهيم بن محمد العيد، مشكلات صحيح البخاري النحوية والتصريفية بين ابن مالك وشراح الصحيح، بحث مقدم لتسجيل المشروع البحثي لمرحلة العالمية(الماجستير)في النحو والصرف، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، قسم النحو والصرف وفقه اللغة، 1433 – 1434 هـ

2) ينظر: أحمد عبد السلام الرواشدة، الفكر النحوي ل:ابن مالك في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في النحو، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة،2007م.

3) ينظر: محمد تركي نايف حميد، ابن مالك وجهوده النحوية والصرفية في كتابه شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ؛إشراف/ سليمان يوسف خاطر، أطروحة ماجستير ،جامعة أم درمان ،معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، قسم الدراسات النحوية واللغوية،2008م.

4) ينظر: صالح عبد العظيم الشاعر، الدرس النحوي في شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك، بحث منشور بالمجلة العلمية ،كلية اللغة العربية بأسيوط، العدد الثلاثون، الجزء الثالث نوفمبر 2011م.

5) الإمام تقي الدين الأسدي الشافعي ابن قاضي شهبة ،المتوفى سنة 851 هـ، طبقات النحاة واللغويين، تحقيق: الدكتور/ محسن عياض، مطبعة النعمان،1973 -1974 م، ص 135.

6) محمد بن شاكر الكتبي، 764 هـ، فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق الدكتور/ إحسان عباس، المجلد الثالث دار صادر، بيروت، ص 408.

7) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، 729-817 هـ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق / محمد المصري – طبعة منقحة وموسعة ، ص 270،وينظر أيضاً: اليماني (عبد الباقي بن عبد المجيد

)680-743 هـ/1281-1342 م، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، تحقيق/ الدكتور/ عبد المجيد دياب، الطبعة الأولى شركة الطباعة العربية السعودية،1406هـ-1986 م، ص 321 .

8) الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (911هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الجزء الأول -الطبعة الاولى- طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1384 هـ-1964م، ص131-132.

9) محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر الدماميني 763 هـ/1362م - 827هـ/1424م (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد)، تحقيق: د. محمد عبد الرحمن المفدى، بيروت،1983م، 30/1. وللمزيد ينظر: الصفدي (صلاح الدين أبو الصَّفاء خليل بن أيبك بن عبد الله الألبَكِي الفاري الصَّفديّ الدِّمشقيّ الشَّافعيّ (صفد، 696 هـ - دمشق، 10 شوَّال 764 هـ)، الوافي بالوفيات، (طبع باعتناء، س. ديدرينغ)، المطبعة الهاشمية، دمشق، 1953م3/ 360 .

10) أحمد بن مصطفى بن خليل زاده: عصام الدين طاشكبري أبو الخير، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، مراجعة وتحقيق: كامل بكري عبد الوهاب أبو النور، مطبعة الاستقلال، القاهرة، د.ت،137/1.

11) طبقات النحاة واللغويين، ص134.

12) جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي، ابن مالك، (المتوفى672هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق الدكتور/ طه محسن، مكتبة ابن تيمية،الطبعة الأولى 1405هـ، والطبعة الثانية 1413 هـ، ص10، وللكتاب طبعة أخرى من تحقيق وتعليق الدكتور/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية ،بيروت لبنان، وقد اعتمد البحث تحقيق الدكتور/ طه محسن.

13) أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القتيبي المصري القسطلاني، أبو العباس، شهاب الدين، المتوفى 923 هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، وقد طبعت في سنة (1311هـ) بأمر السلطان عبد الحميد، نسخة اليونيني التي صححها على ابن مالك، ثم أعيد طبعها عدة مرات منها طبعة بولاق 1314 – 1315هـ،40/1.

14) إرشاد الساري 40/1، 41.

15) حول ذلك ينظر: شواهد التوضيح ص13 .

16) لتفصيل القول حول ترجمة ابن مالك وكل ما يتعلق بشخصيته ينظر:

- السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . 131-132 .

- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، (المتوفى: 748هـ)، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام . المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف . الناشر: دار الغرب الإسلامي. الطبعة: الأولى، 2003 م، ترجمة 86 - (15/ 249).
- الفيروزآبادى، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الأولى 1421هـ- 2000م. ترجمة 331- (ص: 269).
- تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، (المتوفى: 771هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الثانية، 1413هـ، ترجمة 1078 - (8/ 67).
- شمس الدين أبو الخير ، محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري ،(المتوفى: 833هـ)،غاية النهاية في طبقات القراء. الناشر: مكتبة ابن تيمية الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ المستشرق الألماني برجستراسر، ترجمة3163- (2/ 180).
- محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر صلاح الدين،(المتوفى: 764هـ) فوات الوفيات، المحقق: إحسان عباس .الناشر: دار صادر – بيروت . الطبعة: الأولى . الجزء: 1 – 1973 - والجزء: 2، 3، 4- 1974م،(3/ 407).
- أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة،(المتوفى: 851هـ) طبقات الشافعية ،المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان .دار النشر: عالم الكتب – بيروت . الطبعة: الأولى، 1407 هـ ترجمة 450 - (2/ 149- 151).
- خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي الزركلي، (المتوفى: 1396هـ) الأعلام ، الناشر: دار العلم للملايين . الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002 م. (6/ 233).

17) جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي ابن مالك ،(المتوفى عام 672 هـ) شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، منشورات :محمد علي بيضون ،دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ،1422 هـ/2001 م ، ج1/ص178.

18) نفسه، ج1/ص179.

19) نفسه، (53/2).

20) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ،ص14.

21) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ص14.

22) نفسه،ص14.

23) نفسه،ص14.

24) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ص23-24.

25) نفسه، ص117-118.

26) نفسه،ص25.

27) نفسه،ص26.

28) محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي البخاري، صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة ،الطبعة: الأولى، 1422هـ، (باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله) 1 /7 رقم الحديث3، والبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر (المتوفى: 458هـ) السنن الكبرى، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003م، باب مبتدا البعث والتنزيل رقم الحديث 17721 ،10/9، والألباني، أ بو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري (المتوفى: 1420هـ) مُخْتَصَر صَحِيحُ الإِمَامِ البُخَارِي، الناشر: مكتَبة المَعارف للنَّشْر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2002م، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله. 17/1.

29) راجع شواهد التوضيح ص 62.

30) صحيح البخاري، 1 /16، رقم الحديث 35 (باب قيام ليلة القدر من الإيمان).

31) صحيح البخاري،4 /149 رقم الحديث3384(باب قول الله تعالى: لقد كان في يوسف ،كتاب أحاديث الأنبياء،)،وقد روي (إنه رجل أسيف متى يقم مقامك رقّ).وينظر: الدينوري (أبو بكر أحمد بن مروان المالكي) (المتوفى : 333هـ) المجالسة وجواهر العلم، المحقق : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر : جمعية التربية الإسلامية (بيروت - لبنان) تاريخ النشر : 1419هـ، 8 /293 رقم الحديث3561.

32) أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: 855هـ) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1/227-228، وينظر: الدماميني: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين ،

وبابن الدماميني (المتوفى: 827 هـ) مصابيح الجامع، اعتنى به تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009 م،126/1.

33) صحيح البخاري 109/3 رقم الحديث 2351 ، باب في الشرب ، ومن رأى صدقة الماء وهبته، و112/3 ،رقم 2366 باب من رأى أن صاحب الحوض والقربة أحق بالماء. ما كنت لأوثر بفضلي (وفي أخرى: بنصيبي) منك أحداً يا رسول الله! فأعطاه إياه (وفي الأخرى: فتله في يده) الألباني: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري (المتوفى: 1420هـ) مُخْتَصَر صَحِيحُ الإِمَامِ البُخَارِي، الناشر: مكتَبة المَعارف للنَّشْر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2002 م،474/3 رقم 2210 باب الشرب من قدح النبي.

34) صحيح البخاري 19/4 رقم الحديث 2804 ، باب قول الله عز وجل: قل هل تربصون بنا ، وينظر: الدارمي: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، ، البُستي(المتوفى: 354هـ) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة –بيروت، الطبعة: الثانية، 1414 – 1993،14/ 492 رقم الحديث 6555 ، باب ذكر وصف كتب النبي صلى الله عليه وسلم.

35) شواهد التوضيح ص 79-80.

36) صحيح البخاري ،كتاب الجهاد والسير ،باب كيف يعرض الإسلام على الصبي؟ الحديث رقم 3055 ، ص358 ، وفي صحيح مسلم كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد، الحديث رقم 7344،ص1091.

37) شواهد التوضيح ص77-ص83.

38) شرح التسهيل ،ج1،ص120 وما بعدها.. والحديث أورده (الذهبي) في كتاب الكبائر /223 والحديث قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "الله الله في الصلاة وما ملكت أيمانكم، أطعموهم مما تأكلون، واكسوهم مما تكتسون، ولا تكلفوهم من العمل ما لا يطيقون.. إلخ، انظر: شرح ابن الناظم /24.

39) صحيح البخاري كتاب جزاء الصيد بَابٌ: لاَ يُشِيرُ المُحْرِمُ إِلَى الصَّيْدِ لِكَيْ يَصْطَادَهُ الحَلاَلُ ح/1824 - (13 /3) .

40) صحيح البخاري كتاب الأدب بَابُ سَتْرِ المُؤْمِنِ عَلَى نَفْسِهِ ح/(6069 - 8/ 20) ، والبيهقي(أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر) (المتوفى: 458هـ) السنن الصغير، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي . باكستان، الطبعة:

الأولى، 1410هـ - 1989م،باب الاستتار بستر الله 347/3 .والطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم (المتوفى: 360هـ) الروض الداني (المعجم الصغير)المحقق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، الناشر: المكتب الإسلامي ، دار عمار - بيروت ، عمان، الطبعة: الأولى، 1405 – 1985،باب من اسمه عبد الله 378/1 رقم الحديث 632 .و البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي (المتوفى: 292هـ) مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من 1 إلى 9)وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من 10 إلى 17)وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء 18)الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م) 379/14 رقم الحديث 8096. والبيهقي، شعب الإيمان، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج =أحاديثه: مختار أحمد الندوي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2003 م. 169/12 رقم الحديث 9225 .

41) حول ذلك ينظر: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني ، فتح السلام شرح عمدة الأحكام، جمعه وهذبه وحققه: أبو محمد عبد السلام بن محمد العامر،670/4 -675، وينظر: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: 1031هـ)، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الطبعة: الأولى، 1356هـ،250/3 ، وينظر: ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة - بيروت، 1379هـ، ضبط: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز،4/29-31 .

42) صحيح البخاري ،كتاب الإجارة بَابُ الإِجَارَةِ إِلَى صَلاَةِ العَصْرِ ح/2269 -(3/ 90).

43) شواهد التوضيح ص 107.

44) حول ذلك ينظر: شواهد التوضيح 108.وللمزيد من تفصيل القول حول الشواهد ينظر: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي(المتوفى: 745هـ)البحر المحيط في التفسير، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: 1420 هـ،290/2 ،و النعماني،(أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي)(المتوفى: 775هـ)اللباب في علوم الكتاب، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية -

بيروت -لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ -1998م، 11/4 ،وأبو شامة (أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي) (المتوفى: 665هـ) إبراز المعاني من حرز الأماني، دار الكتب العلمية، 411/1 ،والغرناطي،(أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني) (المتوفى: 779هـ) تُحْفَةُ الأَقْرَانِ في مَا قُرِئَ بِالتَّثْلِيثِ مِنْ حُرُوفِ القُرْآنِ، الناشر: كنوز أشبيليا - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، 1482هـ - 2007 م،169/1 ، والأنصاري،(زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا)، زين الدين أبو يحيى السنيكي المصري الشافعي (المتوفى: 926 هـ) منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى «تحفة الباري»،اعتنى بتحقيقه والتعليق عليه: سليمان بن دريع العازمي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1426 هـ - 2005 م،451/2.

45) حول ذلك ينظر: شواهد التوضيح 111.

46) .ينظر صحيح البخاري171/2-1-42/43). وقد ورد في صحيح مسلم برواية: (لولا حداثة عهد قومك بالكفر لنقضْت الكعبة) مسند الإمام أحمد بن حنبل،2 /968، رقم الحديث 1333، باب نقض الكعبة وبنائها، والدارمي (أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد، التميمي السمرقندي) (المتوفى: 255هـ) مسند الدارمي المعروف بـ(سنن الدارمي) تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 2000م، 1188/2 رقم الحديث 1910 باب الحجر من البيت.

47) شواهد التوضيح ص120.

48) ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي السبتي الأشبيلي،(599-688 هـ)، البسيط في شرح جمل الزجاجي ،تحقيق ودراسة الدكتور/ عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،1407 هـ-1986 م، ص 591.

49) نفسه ص 594 .

50) نفسه ص 595 .

51) البسيط في شرح جمل الزجاجي ص 595.

52) صحيح البخاري، 1 /37 ،رقم الحديث 126(باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر) حول روايات الحديث وطرقه، ينظر:ابن حجر العسقلاني ،فتح الباري شرح صحيح البخاري،445/3، والقسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ،147/3، والمباركفوري (أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم)(المتوفى: 1353هـ):تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت،325/3.

53) محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد الدماميني ، المخزومي القرشي، بدر الدين ،المتوفى: 827 هـ) مصابيح الجامع، اعتنى به تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009 م،270/1 .

54) حول ذلك ينظر: سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري ابن الملقن (المتوفى: 804هـ) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار النوادر، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م،648/3 وما بعدها.270 .